2009/1/3

في حصاد سنة كبيسة:
عام النهايات

عبد الحليم فضل الله

ثلاثمائة وستة وستون يوماً، كانت كافية لتبديد أكاذيب وأوهام نسجت بإتقان أسطورة الحداثة المالية. تبدلت ملامح العالم سريعاً، ولم يبق منها غير ظلال باهتة لوعود كانت قاطعة كالنبوات، فلاقت ما لا تستحقه من فروض الإجلال والإيمان. وحين بدا كل شيء وكأنه يفيض عسلاً وثروة، استقال الوعي، وامتزجت الأخلاق بقيم السوق، وشاع أنّ التقدم يصنعه الماكرون لا الماهرون، وان تحقيق الأمن الاجتماعي رهن للنجاح مهما كان سببه. لكننا نعيد اكتشاف الخوف، تقلقنا الوظائف الملغاة و يرهقنا الجري وراء السيولة النادرة، و أضحى منتهى أمل ثلثي بني البشر هو الحصول على الغذاء والكساء، والخروج من مستنقع الفقر، وها نحن نتلفت حولنا للتأكد من أننا نسير على الأرض نفسها، وان زلزالاً جديداً لن يقع في الدقيقة التالية.

لقد كان بامتياز عاما للنهايات..

1- نهاية الوهم بأن الدول الكبرى تدافع عن الحريات الاقتصادية دون هوادة، بينما في الواقع تدير نظاماً ثنائي الاتجاه، هو من ناحية نظام توجيه مركزي، يتقمص قوانين السوق ليفرض على البلدان الضعيفة والنامية تدوير مواردها باتجاهه والتخلي عن مكاسبها دون مقابل، ومن ناحية ثانية هو نظام حريات موسعة، يلامس في الاقتصادات المتقدمة حدود الفوضى، لتسهيل وثوبها لمرحلة ما بعد الصناعة.

لكن الوثبة لم تتم بسلام، و حصد العالم في العام الماضي نتائج تعثر التقسيم الدولي للعمل الذي بدأت إرهاصاته في نهاية ستينيات القرن الماضي، وقام على نقل الصناعات المريضة على حد تعبير " كينيث جالبريث"، من الشمال إلى الجنوب. وإذ انحرفت هذه العملية عن مسارها الأصلي بفعل جاذبية أسواق المال، انقسم العالم إلى قسمين واحد تتركز فيه الثروة وآخر يتركز فيه الإنتاج. وتلك مفارقة غريبة ما كان لها أن تدوم.

2- وفي العام الماضي شهدنا أيضاً تداعي فرضية أنّ الممارسة الديمقراطية، تكفي وحدها لبناء عالم مستقر تعمّه الرفاهية والعدالة، وان الحقوق السياسية بمعناها الحرفي (حرية التعبير والعقيدة والاجتماع..) هي المدخل إلى سائر أنواع الحقوق. لكن ما لم تكن الديمقراطية جزءاً من عملية نهوض شاملة فليس بوسع المجتمعات التمتع بالحقوق الممنوحة في إطارها، كما انه لا فرق أبداً بين الممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية بسبب القمع والمحرومين منها بسبب الجوع والجهل والحروب والمرض.

3- لقد انتهى أيضاً الاعتقاد بأنّ الطبقات العليا داخل الدول وفيما بينها محصّنة ضد الأزمات، وأن ما يجري حولها وأسفل منها لن يفسد عليها صعودها المتسارع. بيد أن التمادي في التمييز انقلب على المتسببين به، وبدا واضحاً أن أي نظام وطني أو عالمي لا يستطيع تحمل المفارقات إلى ما لانهاية. مع ذلك، هناك من يردد طوال الوقت بأنّ العدالة نقيض للكفاءة، فأي دولار إضافي يتم تحويله للفقراء أو للخدمات العامة، سيقلل بالمقدار نفسه الرفاهية الإجمالية لعموم

الناس، غير أن وقائع العام الماضي أظهرت بما لا يقبل الشك أن تدهور مستويات العدالة كان الشرارة التي أطلقت تسلسلاً من الأزمات لم ينته بعد وستبقى أصداؤه تتردد إلى وقت بعيد.

4- وفي عام 2008، برزت إشارات قوية على وهن الهيكلية الحالية للمؤسسات الدولية بل بدء نهايتها، وظيفياً على الأقل، فوكالات الأمم المتحدة المتخصصة بقضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وقفت عاجزة تماماً أمام ارتفاع معدلات الفقر وزيادة عدد الجائعين، والتخريب الإجرامي للبيئة، وشهدت هذه المنظمات ترنح الانجازات على صعيد تحقيق أهداف الألفية الثالثة دون أن تفلح في فعل أي شيء. وقبل ستة أشهر تقريباً حاولت منظمة الأغذية والزراعة الدولية إقناع المشاركين في القمة العالمية، التي انعقدت بدعوة منها في روما، لبناء شراكة دولية لمكافحة الجوع لكنها لم تلق آذاناً صاغية. أما المنظمات الدولية الثلاث التي تتمتع بقسط أوفر من السلطة (أي مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) فقد أخفقت في التنبؤ بالأزمة المالية فضلاً عن تقديم إسهام ملموس لاستيعابها، وكم كان أداء مدير عام صندوق النقد مدعاة للرثاء، وهو يتصرف كأحد محللي الأسواق فيوجه النصيحة تلو الأخرى، أما خبراء الصندوق والبنك فقد انهمكوا في إطلاق التنبؤات والتقديرات عن مسار الأزمة ومعدلات النمو المرتقبة، قبل أن يقوموا بتصحيحها في اليوم التالي .

5- أضافت وقائع العام الماضي نهاية أخرى، لنقل إنها ضمور اثنتين من خصائص الأسواق المالية: القدرة على تحديد السعر الحقيقي للأصول، والرصد المبكر للأزمات. وإلا كيف انهارت العمارة المالية في غفلة من زمن؟ وأين ذهبت القيم الهائلة التي تفوق قيمها ثلاثين ألف مليار دولار تقريباً؟ وما الذي أحدث تلك التقلبات الواسعة في أسعار المواد الأساسية، وضاعف أسعار النفط ست مرات خلال أربعة أعوام قبل أن يخسر معظم هذه المكاسب خلال ثلاثة أشهر. من الصعب تفسير هذه التقلبات والانهيارات اعتماداً على نظرية العرض والطلب التي أسقطها أداء المضاربين والمحتكرين، وربما بات علينا البحث عن أدوات جديدة للتفريق بين القيم الفعلية التي يتمتع بها المتحكمون بالسوق والقيم الوهميّة التي تنطلي على الآخرين.

ملاحظة ختامية. انقضى العام مصبوغاً بدماء أطفالنا وشهدائنا، وكالعادة هناك من يصرخ في وجوه الضحايا، رافعاً سبابته مستهجناً نداءات الاستغاثة، لكن أليس هؤلاء أنفسهم من بادر دون تردد ملبياً "استغاثات" وول ستريت، فأنفق دراهم سيادته النفطية على أصحاب السيادة، وأطفأ شموع أجياله اللاحقة ليضيء عتمة غيره. ولم يخطر لهم، وهم يفكون الحصار عن مخترعي السموم في أرض المال المقدسة، البحث عن متهورين وإلقاء التبعة على مغامرين.